

المعتاد ، والتَّوَمُّ الغالب على السَّمْع والبصر ، والاستحاضة القليلة .
ومنها : ما يوجب الغسل فقط ، وهو : الجنابة .
ومنها : ما يوجب الوضوء والغسل ، وهو : الحيض ، والاستحاضة ، والنفاس ،
ومسّ الأموات^(١) من الناس بعد بردهم وقبل تطهيرهم بالغسل .
القسم الثاني : الغسل ، وهو : إمّا واجب أو نَدْب .
والواجب : إمّا بأصل الشرع أو بسبب ، فالواجب بأصل الشرع : إمّا لنفسه أو لغيره .
فالواجب بالأصل لنفسه ، هو : غسل الجنابة ، وينوي به الوجوب في كلّ
الأوقات سواء وجب عليه ما هو مشروط بالطهارة أولاً ، فيقول : «أغتسل لرفع
حدث الجنابة ، أو لرفع الحدث مطلقاً ، أو لاستباحة الصلاة لوجوبه قربة الى الله» .
ويجزئ هذا الغسل عن واجب الوضوء ، وستته بأصل الشرع لا بالعارض
كالنذر ، ويجزئ أيضاً عن سائر الأغسال الواجبة ولا يجزئ غيره عنه وإن انضمّ إلى
ذلك الغير الوضوء .

والواجب بالأصل لغيره ما للحيض^(٢) ، والاستحاضة ، والنفاس ، ومسّ الميت
من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل ، والقطعة ذات العظم منه . ولو كان
الميت من غير الناس أو كانت القطعة خالية من عظم ، غسل يده [خاصة]^(٣) وحكم
السقط لأربعة حكم^(٤) القطعة ذات العظم ، ولدونها كالحالية من العظم .
وهذه الأغسال يجب ضمّ الوضوء إليها قبلها أو بعدها ، ونيتته : «أغتسل لرفع
الحدث ، أو استباحة الصلاة لوجوبه قربة إلى الله» .
والمستحاضة تنوي الاستباحة خاصة .

ولو نوى رفع حدثه^(٥) المعين صحّ ، وإن نفى غيره لا إن نوى غيره ولو غلطاً ،

(١) «ف» : الميت .

(٢) «ز» : غسل الحيض ، «م» : كالحيض .

(٣) أضفناه من : «م» .

(٤) «ف» «م» : كحكم .

(٥) «م» : لرفع الحدث ، «ز» : رفع الحدث .